اعداد الموظفين الغزيين العاملين في الخارج . وكلا هذين العنصرين ، لم يؤديا دورا حاسما على صعيد العلاقات الاجتماعية السائدة . تزايدت مساحة الارض المزروعة من ٣٢ر٣٧٪ من اجمالي المساحة عام ١٩٥٤ الى ٥٢ر١٪ عام ١٩٦٦ . ورافق هذا اتساع مساحة الاراضي المروية والمخصصة للزراعة الكثيفة . والتي بلغت سنة ١٩٦٤ ، ٥٨٪ من اجمالي المساحد المزروعة .

التوسع في قطاع الزراعة ، واقتصار القطاعات الانتاجية على القطاع الزراعي ، والغياب شبه الكامل لدور الصناعة ، حافظ على الطابع الزراعي لاقتصاد القطاع . وبالتالي على الطابع التقليدي للعلاقات الاجتماعية الناتجة عن علاقات الانتاج ، باعتبار ان التوسع الزراعي لا يستدعي ولم يترافق مع توسع مشابه في استخدام الالة والتقنية الحديثة ، واعتمد بشكل رئيسي على اليد العاملة الرخيصة غير المدربة ، والتي لم تكتسب بدورها خبرات جديدة تذكـر .

نظراً لتفتت ملكية الاراضي ، ولضيق المساحة ، ولندرة الرساميل ، ولان نسبة عالية من التوسع الزراعي ، الرأسي والافقي انما كان على صعيد الملكيات الصغيرة ، فقد كان دور الاسرة كبيرا على صعيدي المال والعمل ، وحوفظ على الشكل العائلي — التعاوني الذي كانت تقوم عليه الزراعة في السابق . حيث تكفلت الاسرة ، بعملية الاستصلاح ، والاعداد ، والزرع ، والقطف .. الخ . وقل العمل المأجور ، ان لم نقل انعدم على صعيد الملكيات الصغيرة ، سواء لان افراد الاسرة يتكفلون العمل ، والذي هو قليل على اية حال ، او لعدم القدرة على تحمل تكاليف اضافية بدفع اجور . وان تمت الاستعانة بالعمل المأجور ، ففي حالات استثنائية وقليلة وذات طابع موسمي . الامر الذي لم يؤد الى انفصال يذكر بين العمل ورأس المال ، وبالتالي في نشوء علاقات انتاج جديدة بشكل يتجاوز الوضع الذي كان سابقا ، حيث كان العمل المأجور يقتصر على العاملين في اراضي كبار الملاك. وفي ضوء ما تقدم يمكننا تسجيل حقيقتين :

الاولى ، عدم اهتزاز العلاقات الاجتماعية ، واستمرار الدور الذي كانت تلعبه الاسرة في حياة الفرد ، والطابع التعاوني للعلاقة بينهما . فقطعة الارض الصغيرة ، هي على الغالب ، ملك الاسرة بكاملها ، ومن دون تعاون الاسرة بكاملها ، لا يمكن تشجيرها ، الا اذا توفر رأس مال ، وهو ما لا يمكن تأمينه بسهولة . واذا ارادت الاسرة شراء دونم او اكثر من الاراضي التي استصلحتها الدولة ، فان امكانيات الاسرة مجتمعة هي القادرة على توفير المبلغ المطلـوب .